

الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف على مذهب الإمام أحمد بن حنبل

وتقدم ذلك في الخيار في البيع بعد قوله وينتقل الملك إلى المشتري بنفس العقد .
فائدة حكم خيار المجلس حكم خيار الشرط قاله في الفروع وغيره .
قوله وإن أقر البائع بالبيع وأنكر المشتري فهل تجب الشفعة على وجهين .
وأطلقهما في الهداية والمذهب ومسبوك الذهب والمستوعب والخلاصة والفاقق .
أحدهما تجب وهو المذهب صححه في التصحيح والنظم ونصره المصنف والشارح واختاره القاضي
وابنه وابن عقيل وابن بكروس واختاره أبو الخطاب وابن الزاغوني .
وقال في المستوعب هذا قياس المذهب ذكره شيوخنا الأوائل .
قال ولأن أصحابنا قالوا إذا اختلف البائع والمشتري في الثمن تحالفا وفسخ البيع وأخذه
الشفيع بما حلف عليه البائع .
فأثبتوا له الشفعة مع بطلان البيع في حق المشتري انتهى .
وجزم به في الوجيز وغيره وقدمه في التلخيص والمحزر والرعائيتين والحاوي الصغير والفروع
والوجه الثاني لا تجب اختاره الشريفان أبو جعفر وأبو القاسم الزيدي .
قال في التلخيص اختاره جماعة من الأصحاب .
قال الحارثي وهذا أقوى .
فعلى المذهب يقبض الشفيع من البائع .
وأما الثمن فلا يخلو إما أن يقر البائع بقبضه أو لا فإن لم يقر بقبضه فإنه يسلم إلى
البائع والعهد عليه ولا عهدة على المشتري قاله الأصحاب منهم